برنامج راصد لمراقبة البرلمان
تقرير حول مناقشات وإقرار تعديل الدستور الأردني لعام ٢٠١٦
2016/4/27

إقرار «التعديلات الدستورية» بنسبة 96%

النواب يجيز لمزدوجي الجنسية باستلام المناصب بنسبة 80%.

النواب يمدد فترة رئاسته بنسبة وصلت 94.8%.

25 نائب تغيّبوا عند التصويت على تعديل الدستور لسنه 2016 كاملاً.

8 نواب تغيبوا عن الجلستين و 18 نائب تغيبوا عن التصويت للمواد 50 و 75.

قال «راصد» في تقرير أصدره اليوم حول مناقشات وإقرار تعديل الدستور لعام 2016 أن مجلس النواب أقر تعديل الدستور لسنة 2016 بنسبة وصلت إلى 96% بأكثرية 120 نائبا من اصل 125، فيما غاب عن الجلسة 25 نائبا.

وقال التقرير أن النواب أقر المادة (40) والمتعلقة بمنح الملك صلاحيات التعيين بدون تنسيب بنسبة (87.2%)، بينما أقر النواب المادة (42) المتعلقة بازدواجية الجنسية في «تولي منصب الوزارة وما في حكمها » بنسبة (80%) فيما أقر النواب المادة رقم (50) المتضمنة الإجراء المتخذ في حالة وفاة رئيس الوزراء بنسبة (98.4%)، وأقر النواب زيادة فترة رئاسة مجلس النواب لسنيتن شمسيتين ضمن المادة (69) بنسبة (94.8%) من إجمالي الحضور وفيما يخص المادة (75) والتي تختص بشروط عضوية مجلس الأعيان والنواب فقد تم إقرارها بنسبة (90.9%)، وأخيرا أقر مجلس النواب المادة رقم (127) بنسبة (96.8%).

وفيما يخص السلوك التصويتي للكتل البرلمانية فقد بيّن التقرير أن المادة(40) كانت أعلى الكتل تصويتا بالموافقة على تعديلها كما وردت في قرار اللجنة كتلة حزب الاتحاد الوطني وكتلة وطن وبنسبة بلغت (100%) من مجموع أعضاء الكتلة، بينما كانت أقل الكتل موافقتاً على تعديلها كتلة النهضة وبنسبة (23.8%)، أما المادة (42) كانت أعلى الكتل النيابية تصويتاً بالموافقة كتلة وطن وبنسبة (94.1%) من مجموع أعضائها بينما كانت أكثر الكتل مخالفتاً لتعديل المادة كتلة النهضة وبنسبة (38%) وفيما يخص المادة (50) فقد كان أعلى الكتل موافقتاً على التعديل كل من كتلة وطن وكتلة الوسط الإسلامي بنسبة (100%)، أما المادة رقم (69) فقد كانت أكثر الكتل موافقتاً عليها كتلة

حزب الاتحاد الوطني وكتلة الوسط الإسلامي وبنسبة (100%) من مجموع أعضائها بينما كانت أكثر الكتل مخالفتاً كتلة النهضة وبنسبة(14%)، بينما كانت أكثر الكتل موافقتاً على المادة (75) كتلة الاتحاد الوطني وبنسبة (100%)، وفيما يخص المادة (127) الفقرة (3) فكانت أكثر الكتل موافقتاً عليها كتلة الاتحاد الوطني وبنسبة (100%) تلتها كتلة الوفاق بنسبة (93%).

وفيما يخص تصويت الكتل على مجمل التعديل فقد كانت أكثر الكتل موافقة هي كتلة حزب الاتحاد الوطني وبنسبة (100%) تلتها كتلتي وطن والوسط الإسلامي بنسبة (94%) وتلتها كتلتي الإصلاح ومبادرة بنسبة (80%).

وتتبع «راصد» حضور وغياب النواب حيث تبين أن عدد النواب المتغيبين عند بداية الجلسات بلغ 8 نواب فيما وصل غياب النواب (11) نائباً عند التصويت على المادة (42) فيما بلغ غياب النواب 18 نائباً عند التصويت على المواد (50) و (75) وبلغ عدد النواب المتغيبين عند التصويت على مجمل تعديل الدستور (25) نائباً.

وفي تحليل «راصد» حول حضور الكتل لاجتماعات اللجنة القانونية تبين أن كتلة مبادرة النيابية وكتلة الوفاق النيابية أكثر الكتل حضوراً حيث حضر 40% من أعضاء الكتلتين لاجتماعات اللجان فيما حضر ما نسبته 38.1% من أعضاء كتلة النهضة اجتماعات اللجنة، بينما حضر ما نسبته 29.4% من أعضاء كتلة الوسط الاسلامي لاجتماعات اللجنة وحضر ما نسبته 28% من المستقلين لاجتماعات اللجنة.

مراحل إقرار مشروع تعديل الدستور الأردني لعام ٢٠١٦

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER
FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد

اجتماعات اللجنة القانونية لمناقشة التعديلات الدستورية

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER
FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد

نسبة حضور أعضاء اللجنة القانونية لاجتماعات مناقشة التعديلات الدستورية

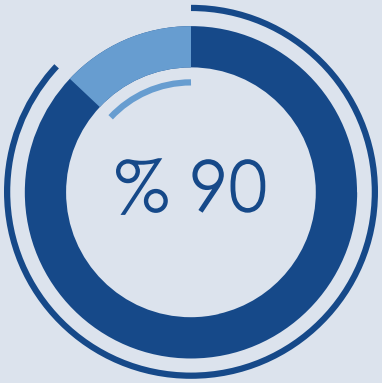

نسبة حضور أعضاء الكتل البرلمانية لاجتماعات اللجنة القانونية لمناقشة التعديلات الدستورية

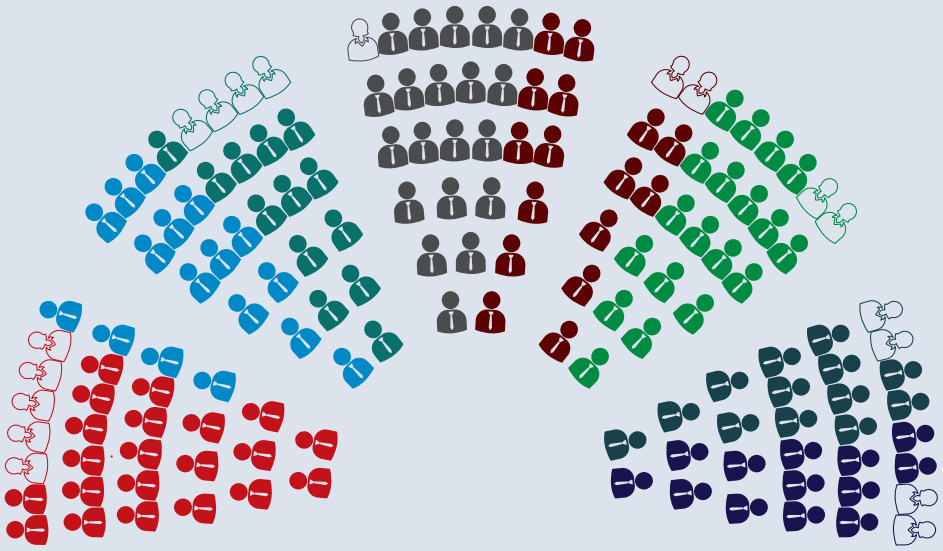

- المبادرة النيابية 40.0 %
- الوفاق النيابية 40.0 %
- النهضة النيابية 38.1 %
- الوسط الإسلامي 29.4 %
- الاصلاح النيابية 23.8 %
- الاتحاد الوطني 27.7 %
- وطن 23.5 %
- المستقلين 28.0 %

أعداد النواب المصوتين على التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٦

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER
FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد

التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٦

الدستور الأردني

المادة (٤٠): منح جلالة الملك صلاحيات تعيين مدير الدرك

موافق: 123 نائب
مخالف: 18 نائب
ممتنع: نائب واحد
غيـــاب: 8 نواب

المادة (٤٢): السماح لمزدوجي الجنسية تولّي المناصب

موافق: 113 نائب
مخالف: 23 نائب
ممتنع: 3 نواب
غيـــاب: 11 نائب

المادة (٥٠): استمرار الوزارة في حال وفاة رئيس الوزراء وتولّي نائب الرئيس مهامه

موافق: 130 نائب
مخالف: 2 نائب
ممتنع: لا أحد
غيـــاب: 18 نائب

المادة (٦٩): تمديد فترة رئاسة مجلس النواب

موافق: 128 نائب
مخالف: 7 نواب
ممتنع: لا أحد
غيـــاب: 15 نائب

المادة (٧٥): شروط عضوية مجلس النواب والاعيان

موافق: 120 نائب
مخالف: 12 نائب
ممتنع: لا أحد
غيـــاب: 18 نائب

المادة (١٢٧): الفقرة (٣) شطب "على الرغم مما ورد في المادة (٤٠) من الدستور"

موافق: 123 نائب
مخالف: 4 نواب
ممتنع: لا أحد
غيـــاب: 23 نائب

موافق: 120 نائب
مخالف: 5 نواب
ممتنع: لا أحد
غيـــاب: 25 نائب

إلتزام النواب بحضور الجلسات المخصصة لمناقشة وإقرار التعديلات الدستورية

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
AL HAYAT CENTER
FOR CIVIL SOCIETY DEVELOPMENT
RASED راصد

التعديلات التي أجريت على الدستور منذ العام ١٩٥٢ ولغاية العام ٢٠١٦

١٩٥٢/١/٨ – إعلان صدور الدستور الأردني.

* ١٩٥٤/٢/٢٤ – الحد من تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.
* ١٩٥٥/١٠/١٢ – تغيير آلية تشكيل مجلس الأعيان.
* ١٩٥٨/٥/١ – إقامة الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨
* ١٩٥٨/٨/٢٣ – انتهاء الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق.
* ١٩٦٠/١/٢٧ – الحق للملك بتمديد مدة مجلس النواب.
* ١٩٦٥/٤/١ – ولاية العرش.
* ١٩٧٣/٤/٥ – ملئ مقعد شاغر في مجلس النواب.
* ١٩٧٤/١١/٩ – آلية حل مجلس الأعيان و تأجيل انتخاب مجلس النواب.
* ١٩٧٦/٢/٧ – حق الملك في تأجيل الانتخابات البرلمانية.
* ١٩٨٤/١/٩ – صلاحية الملك في إعادة عقد مجلس النواب المنحل.

* ٢٠١١ – ١. تأسيس هيئة مستقلة للانتخاب. ٢. تأسيس محكمة دستورية. ٣. جواز مقاضاة الوزراء الى القضاء المدني ومثولهم أمام النيابة العامة. ٤. تعزيز صلاحيات السلطة التشريعية ٥. الطعن في نيابة أعضاء مجلس النواب أمام القضاء. ٦. إلغاء المجلس العالي لتفسير الدستور.
* ٢٠١٤/٨/٢٤ – ١. صلاحية الهيئة المستقلة للانتخاب. ٢. حق الملك في تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات.
* ٢٠١٦/٤/٢٧ – ١. الحق في تعيين مدير الدرك. ٢. زيادة مدة رئاسة مجلس النواب. ٣. ازدواجية الجنسية. ٤. وفاة رئيس مجلس الوزراء.